عليه وسلم في الصحيحين ثلاثة انا خصمهم يوم القيامة
رجل اعطى بي ثم غدر ورجل باع رجلا فاكل ثمنه
ورجل استاجر اجيرا فاستوفى منه ولم يعطه اجره وبها
ان كان بيع وطء اما ان كان فاسدة فتقدم ان الاول الغاء قولان
وشرطها التمييز والتعليق شرط لزوم والاسلام شرط
في الصحيح والسلم كما في عقدي البيع الثاني الاجرة
وهي كل ما يصح ان يكون ثمنا في البيع فيما تقدم ان يكون
اجرة فلا بد ان تكون طاهرة منتفعا بها شرعا ومقدورا
على تسليمها معلومة الثالث المنفعة وشرط
ان تكون مباحة احتراز من الميتة والدم والخمر وان
تكون داخلة تحت التقويم فلا يجوز استيجار زنا بيوت
منها امرأة وان تكون غير مستغرقة استغراقا عن فضلا
فلا يصح استيجار الشجار لاستيفاء ثمارها لان ذلك
مودي الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وان يكون معدود
على قصد تسليمها فلا يجوز استيجار مرضعة
الزرع ونحو ذلك وان تكون غير حرام فلا يجوز
استيجار حائض لكنس المسجد بنفسها وان تكون
معلومة فلا بد من بيان جنس المنفعة المستوفى
كما ان الكتبي دابة ليحمل عليها او يركبها ما لم يكن
عرف

عرف كحمل الحقائب عندنا بمصر فانها جارية في ركوبها
وامتاشق فيها فتقدم انها الى اثنين منا يقوله
اذا اجر بها احد وسمى الشهر اما الاول فظاهره
انه لا بد منه في كل اجارة وليس كذلك فان من
الاجارات ما لا يحتاج الى ذكر ضرب اجل وهو ما
تكون غاية الغرض منه كالخياطة والنسج ومنها
ما يحتاج الى ضرب اجل وهو ما لا غاية له ان ضرب
الاجل مثلا ان يؤجر على رعاية غنم باعيانها وامها
الثاني فظاهره كما قال ح انه اذا لم تقع تسمية لم
يجز وهو كذلك الا ان يكون عرف لا يختلف فيجوز
وسمع ابن القاسم لا بأس باستعمال الخياط الحائط
الذي لا يكاد يخاط الا مستعمله دون تسمية اجر اذا
فرغ امر فضاه شيء يعطيه قال ابن رشد لان الناس
استاجروه كما يعطى حجام والحمام وسمع عنه خرج
في الدين وعلوفته اه الثالث ان يكون العمل مما
اوله غرر فيدخل عليه المتاجرات نعم قد تكون
الاجارة مكروهة سئل ان يؤاجر نفسه على الصلاة
وخوها او يؤاجر نفسه لذمي لا ينال له من ذلك
ذلة وقد تكون حراما مثل ان يؤاجر نفسه لذمي

قوله ضعيف وقوله وعلوفته اه ظاهره ولو لم تشترط اذ لا تفاوت
قال تقلي يا ليتها الذي يأكل منه لا تفاوت